مجلة الدراسات الإسلامية - جامعة كابل
Journal of Islamic Studies - Kabul University
رقم تسجيل المجلة: RCTD GIJR - 0015-25 الرقم الدولي: e-ISSN: 3078-6355
JIS Journal Of Islamic Studies Kabul University e-ISSN:3078-6355
https://doi.org/10.62810/jis.v2i4.328

الاتجاهات الاقتصادية عند محمد عيسى عبده رحمه الله وميلتون فريدمان دراسة مقارنة تحليلية

الملخص: تمثلتُ إشكالية هذه الدراسة في تحديد مدى قدرة كلٍّ من النموذج الاقتصادي الليبرالي عند ميلتون فريدمان والنموذج الاقتصادي الإسلامي كما يطرحه الدكتور محمد عيسى عبده على تقديم إطارٍ اقتصاديٍّ متكاملٍ يلبّي حاجات الإنسان المعاصر، مع بيان الفروق المنهجية والقيمية بينهما في ضوء التحديات الاقتصادية المعاصرة التي تتطلب تحقيق التوازن بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية؛ وهدفت الدراسة إلى تحليل الأسس الفكرية والمنهجية لكلا النموذجين، ودراسة مواقفهما من قضايا الدولة والسوق، والفائدة (الربا)، والعدالة الاجتماعية، مع إبراز البعد الأخلاقي في الاقتصاد الإسلامي وتقديم تقييمٍ نقديٍّ مقارن، فضلًا عن الإسهام في سدّ الفجوة البحثية في الدراسات المقارنة بين الفكر الاقتصادي الإسلامي والليبرالي، وإبراز إسهام الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات الاقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة، وتقديم إطارٍ تحليلي يخدم الباحثين وصناع القرار؛ واعتمدت الدراسة على المنهج المقارن التحليلي من خلال تحليل المحتوى والدراسة النصية لأفكار ومؤلفات الطرفين؛ وتوصلت الدراسة إلى أن نموذج فريدمان حقق كفاءةً نقديةً واستقرارًا اقتصاديًا، لكنه أظهر ضعفًا في جانب العدالة الاجتماعية، في حين قدّم نموذج الدكتور محمد عيسى عبده تصورًا متكاملًا يدمج بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية ضمن منظومةٍ قيميةٍ وتشريعية؛ وخلصت الدراسة إلى أن دمج البعد الأخلاقي في السياسات الاقتصادية يُعد شرطًا أساسياً لتحقيق تنميةٍ متوازنةٍ ومستدامةٍ قادرةٍ على مواجهة تحديات الاقتصاد المعاصر.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الإسلامي، العدالة الاجتماعية، فريدمان، الليبرالية الاقتصادية، محمد عيسى عبده.

الباحث:

الدكتور إحسان الله "جلالي" الأستاذ المشارك بقسم الثقافة الإسلامية،كلية العلوم الإسلامية، جامعة التربية والتعليم كابل، افغانستان.

البريد الالكتروني: ahsanabid64@gmail.com

تاريخ المادة:

تاريخ الإرسال: (١٢ شوال ١٤٤٧)

تاريخ الإصلاح: (٢٨ شوال ١٤٤٧)

تاريخ القبول: (١١ ذو القعدة ١٤٤٧)

تاريخ النشر: (٢٨ ذو الحجة ١٤٤٧)

A Scientific Comparison between Muhammad Issa Abd andu Milton Friedman in Economic Thought – An Analytical Study"

ABSTRACT : The problem of this study was to determine the extent to which both Milton Friedman's liberal economic model and the Islamic economic model as proposed by Dr. Issa Abdu were able to provide an integrated economic framework that meets the needs of contemporary human society, while clarifying the methodological and value-based differences between them in light of current economic challenges that require achieving a balance between economic efficiency and social justice; the study aimed to analyze the intellectual and methodological foundations of both models and to examine their positions on key issues such as the role of the state and the market, interest (usury), and social justice, while highlighting the ethical dimension in Islamic economics and providing a critical comparative evaluation, as well as contributing to filling the research gap in comparative studies between liberal and Islamic economic thought, highlighting the contribution of Islamic economics in addressing economic crises and achieving sustainable development, and providing an analytical framework useful for researchers and policymakers; the study adopted a comparative analytical approach through content analysis and textual analysis of the ideas and works of both thinkers; the study found that Friedman's model achieved monetary efficiency and economic stability but showed weakness in terms of social justice, whereas Dr. Issa Abdu's model presented a more integrated vision that combined economic efficiency with social justice within an ethical and legal framework; the study concluded that integrating the ethical dimension into economic policies is a fundamental requirement for achieving balanced and sustainable development capable of addressing contemporary economic challenges.

Keywords: Economic liberalism, Issa Abdu, Islamic economics, Milton Friedman, Social justice.

المقدمة:

الحمد لله الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين. أمابعد؛

والحمدُ للهِ ربِّ العالمين، حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه كما ينبغي لجلالِ وجهِه وعظيمِ سلطانِه، والصلاةُ والسلامُ على أشرفِ الأنبياءِ والمرسلين، سيدِنا محمدٍ وعلى آلهِ وصحبِه أجمعين، ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يومِ الدين.

أما بعد: فيُعدّ الفكر الاقتصادي الحديث من المجالات التي تتداخل فيها مدارس واتجاهات فكرية متعددة تختلف في مرجعياتها الفلسفية ورؤيتها لطبيعة الإنسان ودور الدولة وآليات السوق. ومن أبرز هذه الاتجاهات المدرسة الليبرالية الحديثة التي يمثلها الاقتصادي فريدمان، والتي تقوم على الحرية الاقتصادية باعتبارها الأساس لتحقيق الكفاءة والاستقرار، مع تقليص دور الدولة إلى الحد الأدنى في النشاط الاقتصادي. وفي المقابل، يقدم الاقتصاد الإسلامي رؤية متميزة تنطلق من مرجعية شرعية وقيمية، تجعل من العدالة والتكافل ومنع الاستغلال مقاصد أساسية للنظام الاقتصادي، لا مجرد نتائج ثانوية. ويُعدّ الدكتور محمد عيسى عبده – رحمه الله – من أبرز الباحثين الذين أسهموا في تأصيل هذا الاتجاه وبناء تصور اقتصادي إسلامي يجمع بين الالتزام الشرعي والتحليل المعاصر. ورغم كثرة الدراسات الفردية حول كل من النموذجين، فإن الدراسات المقارنة بينهما ما تزال محدودة، مما يبرز الحاجة إلى دراسة تحليلية مقارنة. وتسعى هذه الدراسة إلى إبراز نقاط الالتقاء والاختلاف، وتقييم قدرة كل نموذج على معالجة التحديات الاقتصادية المعاصرة وتحقيق التوازن بين الكفاءة والعدالة الاجتماعية.

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذه الدراسة من أنها تسدّ فجوة بحثية في الدراسات المقارنة بين الفكر الاقتصادي الليبرالي عند فريدمان والنموذج الاقتصادي الإسلامي عند الدكتور محمد عيسى عبده – رحمه الله. كما تساعد في توضيح الفروق الفكرية والمنهجية بين النموذجين وفهم أسسهما النظرية.

وتكمن أهميتها أيضًا في إبراز قدرة كل نموذج على معالجة القضايا الاقتصادية المعاصرة، خاصة في ما يتعلق بالكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. كما تقدم الدراسة فائدة علمية للباحثين وصناع القرار من خلال تحليل نقدي يساعد على تقييم السياسات الاقتصادي. وتبرز كذلك في تأكيد دور الاقتصاد الإسلامي في تقديم بدائل قائمة على القيم والأخلاق لتحقيق تنمية متوازنة ومستدامة.

أهداف البحث:

١. تحليل الأسس الفكرية والمنهجية للنموذج الاقتصادي عند ميلتون فريدمان .
٢. تحليل الأسس الفكرية والمنهجية للنموذج الاقتصادي عند الدكتور محمد عيسى عبده .
٣. دراسة موقف النموذجين من دور الدولة في النشاط الاقتصادي .
٤. دراسة موقف النموذجين من السوق وآلياته .

٥. بيان موقف النموذجين من الفائدة (الربا).

أسئلة البحث:

١. ما الأسس الفكرية والمنهجية للنموذج الاقتصادي عند ميلتون فريدمان؟

٢. ما الأسس الفكرية والمنهجية للنموذج الاقتصادي عند محمد عيسى عبده؟

٣. ما موقف النموذجين من دور الدولة في النشاط الاقتصادي؟

٤. ما موقف النموذجين من السوق وآلياته؟

٥. ما موقف كلٍّ من النموذجين من الفائدة (الربا)؟

الدراسات السابقة:

تُظهر الأدبيات الاقتصادية المعاصرة أن أغلب الدراسات السابقة تناولت الفكر الاقتصادي الغربي بصورة عامة، خصوصًا في مجالات الليبرالية الاقتصادية والأزمات المالية وعدم المساواة. ومن أبرز هذه الدراسات: أعمال بيكيتي في تحليل تركّز الثروة، وستيغليتز في نقد آثار العولمة، وكروغمان وروبيني في دراسة الأزمات المالية العالمية، حيث ركزت جميعها على تحليل النظام الرأسمالي وآثاره الاقتصادية.

ورغم أهمية هذه الدراسات، إلا أنها تعاني من قصور علمي يتمثل في:

١. عدم تناول فريدمان كنموذج اقتصادي مستقل .

٢. غياب الدراسات المقارنة المباشرة مع الفكر الاقتصادي الإسلامي .

٣. ضعف إدماج البعد القيمي والأخلاقي في التحليل الاقتصادي .

كما أن هذه الدراسات لم تربط بين النقد الاقتصادي الغربي والنموذج الإسلامي عند محمد عيسى عبده، مما يكشف عن فجوة علمية واضحة في الدراسات المقارنة. وعليه، تتمثل إضافة هذا البحث في تقديم دراسة مقارنة تحليلية بين نموذج فريدمان والنموذج الإسلامي، مع بيان الأسس الفكرية والمنهجية، وتحديد أوجه القوة والقصور بينهما.

منهجية البحث:

اعتمدت الدراسة على المنهج المقارن التحليلي، من خلال المقارنة بين نموذج فريدمان والنموذج الإسلامي عند الدكتور محمد عيسى عبده، مع توظيف تحليل المحتوى والدراسة النصية لكتب وأفكار الطرفين، بهدف الكشف عن أوجه الاتفاق والاختلاف من حيث الأسس الفكرية والمنهجية، والآثار الاقتصادية والاجتماعية، مع اعتماد النقد العلمي لتقييم نقاط القوة والضعف في كلا النموذجين.

خطة البحث:

المبحث الأول: النشأة العلمية والتطور الفكري لفريدمان.

المبحث الثاني: النشأة العلمية والتطور الفكري لعيسى عبده.

المبحث الثالث: الأسس النظرية والمنهجية لكلا المفكرين.

المبحث الرابع: التحليل النقدي وبيان التفوق الإسلامي.

المبحث الخامس: التقييم النقدي لنموذج الدكتور محمد عيسى عبده.

الخاتمة: تتضمن أهم النتائج والتوصيات المتعلقة بهذا المجال.

المبحث الأول: النشأة العلمية والتطور الفكري لفريدمان:

المطلب الأول: أولا: سيرته العلمية:

يُعدّ ميلتون فريدمان (١٩١٢–٢٠٠٦م) أحد أبرز روّاد الفكر الاقتصادي في القرن العشرين، إذ أسهم إسهامًا بارزًا في تطوير النظرية النقدية وإعادة توجيه مسار الاقتصاد الكلي الحديث. وُلد في مدينة نيويورك، وتلقى تعليمه الجامعي في جامعة روتجرز، قبل أن يلتحق بجامعة شيكاغو، حيث تبلورت ملامح تكوينه العلمي ضمن مدرسة شيكاغو التي عُرفت بتركيزها على التحليل الكمي والدقة المنهجية. وقد انعكس هذا التكوين على أعماله اللاحقة، إذ جمع بين التنظير الاقتصادي والتحليل التجريبي المعتمد على البيانات التاريخية، ولا سيما السلاسل الزمنية الطويلة، مما جعله من أبرز المدافعين عن المنهج التجريبي في دراسة الظواهر الاقتصادية، في مقابل الاتجاهات التي تكتفي بالنماذج النظرية المجردة.

وقد تجلّى هذا المنهج بوضوح في أعماله المشتركة مع آنا شوارتز، ولا سيما في كتاب تاريخ نقدي للولايات المتحدة، الذي يُعدّ نموذجًا بارزًا لتوظيف البيانات التاريخية في تفسير التحولات الاقتصادية، دون أن يكون مصدرًا لسيرته الذاتية، بل تطبيقًا عمليًا لمنهجه العلمي. ويُعدّ كتاب شخصان محظوظان: مذكرات لميلتون فريدمان وروز فريدمان من أهمّ المصادر الأولية التي تُوثّق حياتهما الشخصية ومسيرتهما العلمية، إذ يقدّم عرضًا مباشرًا لتكوّن فكر فريدمان الاقتصادي ومراحل تطوره في سياق التجربة الأكاديمية والعملية، كما يكشف عن الخلفيات الاجتماعية والفكرية التي أثّرت في آرائه، خاصة في مجالات الاقتصاد النقدي والحرية الاقتصادية، مما يمنحه قيمة منهجية عالية في الدراسات التحليلية المعاصرة[١].

المطلب الثاني: مكانته الأكاديمية:

احتلّ ميلتون فريدمان مكانةً مركزيةً في الفكر الاقتصادي الحديث، خصوصًا من خلال دوره القيادي في المدرسة النقدية (Monetarism) التي أعادت صياغة فهم العلاقة بين النقود والتضخم. وقد أكّد فريدمان أن التضخم ظاهرة نقدية بالدرجة الأولى، وأن السيطرة عليه تعتمد أساسًا على ضبط نمو عرض النقود بدلًا من التوسّع في التدخلات الحكومية. وتكشف مذكّراته المشتركة مع روز فريدمان عن المسار الأكاديمي الذي مكّنه من ترسيخ هذه الرؤية، من خلال نشاطه العلمي في University of Chicago، حيث أسهم في تكوين جيل من الاقتصاديين الذين تبنّوا هذا الاتجاه، كما توضّح كيف تبلورت أفكاره في سياق النقاشات الأكاديمية والسياساتية في النصف الثاني من القرن العشرين. وقد كان لهذه الرؤية أثرٌ واضح في توجّه السياسات الاقتصادية

[١] Friedman, Milton; Schwartz, Anna, ٢٠٢٣, A Monetary History of the United States, Princeton University Press, p: ٥.

خلال ثمانينيات القرن الماضي، خاصة في الولايات المتحدة وبريطانيا، حيث تبنّت الحكومات سياسات نقدية أكثر صرامة أسهمت في خفض معدلات التضخم[١].

المطلب الثالث: كتبه الأساسية:

يُعدّ الإنتاج العلمي لفريدمان من أكثر الإنتاجات تأثيرًا في القرن العشرين، وقد شكّلت كتبه مرجعًا أساسيًا للباحثين وصناع القرار. ومن أهم هذه الكتب:

أولاً: Capitalism and Freedom:

يقدم هذا الكتاب رؤية فريدمان حول العلاقة بين الحرية الاقتصادية والحرية السياسية، ويؤكد أن السوق الحر هو الضامن للحرية، بينما يقود تدخل الدولة إلى تقييد الحريات[٢].

ثانيا: A Monetary History of the United States:

يعدّ هذا الكتاب دراسة تاريخية واسعة تناولت تطور الاقتصاد الأمريكي عبر قرن كامل، وبيّن أن الأزمات الاقتصادية، بما فيها الكساد العظيم، لها علاقة مباشرة بالسياسة النقدية[٣].

ثالثاً: Free to Choose:

يُعدّ هذا الكتاب من أبرز الأعمال التي قدّمها فريدمان، وقد جاء موجّهًا إلى الجمهور العام بأسلوب مبسّط يجمع بين العمق العلمي والوضوح في العرض؛ حيث سعى فيه المؤلف إلى شرح المبادئ الأساسية للاقتصاد الحر، مع التركيز على إبراز العلاقة الوثيقة بين الحرية الاقتصادية والحرية الفردية. كما تضمّن الكتاب نقدًا منهجيًا للتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي، مبينًا أن توسّع دور الدولة يؤدي في كثير من الأحيان إلى تقليص الكفاءة الاقتصادية والحدّ من حرية الأفراد في الاختيار. وقد حرص فريدمان على تدعيم أطروحاته بأمثلة واقعية وتحليلات تطبيقية، مما جعل الكتاب ذا طابع تعليمي وتثقيفي في آنٍ واحد. وقد أسهم هذا العمل، إلى جانب مؤلفاته الأخرى، في بناء إطار فكري متكامل يربط بين الحرية الاقتصادية والسياسة النقدية والسلوك الإنساني، الأمر الذي جعله من الكتب المؤثرة التي لا تزال حاضرة بقوة في الأدبيات الاقتصادية المعاصرة[٤].

---

[١] Friedman, Milton; Friedman, Rose, ٢٠٢١, Two Lucky People: Memoirs, University of Chicago Press, p: ٦٥.

[٢] Friedman, Milton, Capitalism and Freedom, p: ٢١.

[٣] Friedman, Milton & Schwartz, Anna J., ٢٠٢٣, A Monetary History of the United States, Princeton University Press, p: ٤١٩.

[٤] Dman, Milton, Free to Choose: A Personal Statement, :٢٥.

المبحث الثاني: النشأة العلمية والتطور الفكري لعيسى عبده:

المطلب الأول: سيرته ومكانته:

يُعدّ الدكتور الدكتور محمد عيسى عبده أحد أبرز الباحثين العرب في فقه المعاملات والاقتصاد الإسلامي، وقد جمع في تجربته العلمية بين الفقه الشرعي والعلوم الاقتصادية الحديثة. وقد تلقّى علومه الشرعية على أيدي فقهاء متخصصين، قبل أن يتجه نحو دراسة الاقتصاد من منظور إسلامي، الأمر الذي مكّنه من بناء رؤية فقهية واقتصادية متماسكة. وقد تميّزت كتاباته بالدقة الفقهية، وبالقدرة على الربط بين النصوص الشرعية والواقع الاقتصادي، مما جعلها مرجعًا مهمًا للباحثين في مجال الاقتصاد الإسلامي[١]. كما يُعدّ عبده من العلماء الذين أعادوا الاعتبار للبعد القيمي في الاقتصاد، إذ رأى أن القيم ليست عنصرًا خارجيًا، بل جزء من بنية النظام الاقتصادي الإسلامي.

المطلب الثاني: أثره في الاقتصاد الإسلامي:

أسهم الدكتور محمد عيسى عبده في تطوير الفكر الاقتصادي الإسلامي عبر تقديمه رؤية تعتمد على الالتزام الشرعي كأساس للنظام المالي. وقد رأى أن الاقتصاد الإسلامي يقوم على قيم مثل العدالة، والتكافل، ومنع الاستغلال، والالتزام بالشرع، الأمر الذي يجعله مختلفًا عن النظم الاقتصادية الوضعية. وقد أثّرت رؤيته في كثير من الدراسات الحديثة، خصوصًا في مجالات العقود، والتمويل، وتنظيم السوق، ودراسة الربا، مما جعل أفكاره جزءًا أساسيًا من البناء الفكري للاقتصاد الإسلامي المعاصر[٢].

المطلب الثالث: تصانيفه العلمية:

من أهم كتب الدكتور محمد عيسى عبده رحمه الله:

١. **فقه المعاملات:**

يُعدّ هذا الكتاب من أبرز مؤلفات الدكتور محمد عيسى عبده في مجال تنظيم المعاملات المالية وفق الفقه الإسلامي، حيث يعالج أحكام البيوع والعقود والالتزامات. كما يربط هذه الأحكام بالواقع الاقتصادي المعاصر ويُبرز دور الشريعة في ضبط السوق. ويهدف إلى تحقيق العدالة ومنع الاستغلال والربا في التعاملات المالية.

٢. **الالتزام في الاقتصاد الإسلامي:**

يتناول هذا الكتاب مفهوم الالتزام بوصفه قاعدة أساسية في النظام الاقتصادي الإسلامي عند الدكتور محمد عيسى عبده، ويؤكد أن الالتزام الشرعي والأخلاقي هو الضابط الحقيقي للسلوك الاقتصادي. كما يبيّن أن غياب هذا الالتزام يؤدي إلى الفساد الاقتصادي وعدم الاستقرار في السوق. ويركّز على أهمية القيم في توجيه النشاط المالي وتحقيق التكافل.

---

[١] عيسى عبده، الإسلام والرأسمالية، ص: ٧.

[٢] عيسى عبده، الالتزام في الاقتصاد الإسلامي، ص: ١٥–٢٢.

٣. **مباحث في الاقتصاد الإسلامي:**

يعرض هذا الكتاب أهم القضايا الأساسية في الفكر الاقتصادي الإسلامي عند الدكتور محمد عيسى عبده مثل الملكية، والربا، والزكاة، ودور الدولة في الاقتصاد. كما يوضح الأسس الشرعية التي يقوم عليها النظام الاقتصادي الإسلامي. ويؤكد على تحقيق التوازن بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية .وقد اعتمدت هذه الكتب على منهج فقهي دقيق، مع ربط النصوص بالواقع، الأمر الذي جعلها من الكتب المؤثرة في الدراسات الاقتصادية والفقهية.

المبحث الثالث: الأسس النظرية والمنهجية لكلا المفكرين:

المطلب الأول: مدرسة شيكاغو:

إن مدرسة شيكاغو الاقتصادية تمثل أحد أبرز الاتجاهات الفكرية في تاريخ الاقتصاد الحديث، وقد ارتبط اسمها ارتباطًا وثيقًا بفريدمان، الذي يعدّ أحد أعمدة هذه المدرسة وأبرز ممثليها. وتقوم مدرسة شيكاغو على مجموعة من الافتراضات الأساسية التي تتعلق بطبيعة الإنسان، وبآليات السوق، وبعلاقة الدولة بالاقتصاد، وقد أثّرت هذه الافتراضات في تكوين رؤية كاملة للسياسة الاقتصادية وللممارسات الحكومية. ويُعدّ افتراض العقلانية أحد الركائز الأساسية للمدرسة، إذ ترى أن الأفراد يتصرفون بشكل عقلاني، ويهدفون إلى تعظيم منافعهم، وأن هذا السلوك يؤدي في النهاية إلى توازن تلقائي في الأسواق دون الحاجة إلى تدخل حكومي واسع. وقد شكّل هذا الافتراض الأساس الذي بُني عليه كثير من التحليلات الاقتصادية في مدرسة شيكاغو، خصوصًا تلك المتعلقة بالأسعار، والتضخم، وسلوك المستهلك[١]. وقد أثّرت هذه المدرسة في السياسات الاقتصادية في الولايات المتحدة وبريطانيا، خصوصًا خلال ثمانينيات القرن الماضي، عندما تبنت الحكومات سياسات تعتمد على ضبط التضخم عبر السيطرة على عرض النقود، وهو ما يُعدّ تطبيقًا مباشرًا لأفكار فريدمان.

المطلب الثاني: النظرية النقدية (Monetarism):

تُعدّ النظرية النقدية من أهم النظريات التي طوّرها فريدمان، وقد أصبحت لاحقًا أحد أعمدة التحليل الاقتصادي الحديث. وتتمحور النظرية حول فكرة أساسية هي أن المبحثالتضخم ظاهرة نقدية بامتيازالمبحث، وأن السيطرة عليه تعتمد على ضبط نمو عرض النقود وليس على التدخلات المالية أو التنظيمية[٢]. وتنطلق النظرية من افتراض أن الأفراد يتصرفون بعقلانية، وأنهم يتوقعون المستقبل، وأن الأسواق تتكيف مع التغيرات في السياسة النقدية؛ وبناءً على ذلك، فإن أي توسع غير منضبط في عرض النقود يؤدي بالضرورة إلى ارتفاع الأسعار، لأن الزيادة في النقود لا تقابلها زيادة في الإنتاج. وقد عالج فريدمان هذه الفكرة من خلال دراسة تاريخية طويلة تناولت تطور الاقتصاد الأمريكي، وأظهر فيها أن الأزمات الاقتصادية، بما فيها الكساد العظيم، تعود إلى أخطاء في السياسة النقدية،

---

١ Milton Friedman, Capitalism and Freedom, p: ٢٣.

٢ Friedman, Capitalism and Freedom, p: ٢٩.

خصوصًا انكماش عرض النقود، وليس إلى فشل الطلب كما افترضت المدرسة الكينزية[١]. وتُعدّ النظرية النقدية نقدًا مباشرًا للسياسة الكينزية التي تعتمد على الإنفاق الحكومي، إذ يرى فريدمان أن الإنفاق الحكومي لا يحل المشكلة، بل يزيد التضخم عندما يُموّل من خلال إصدار النقود. وقد أثّرت هذه النظرية في كثير من التجارب الاقتصادية، خصوصًا في الولايات المتحدة وبريطانيا، وأصبحت جزءًا من المنهج الاقتصادي السائد في الثمانينيات.

وتُعدّ النظرية النقدية التي طوّرها فريدمان من أهم النظريات التي أسست التحليل الاقتصادي الحديث، وقد شكلت حجر الزاوية في فهم العلاقة بين عرض النقود والتضخم .وتقوم النظرية على فرضية أساسية مفادها أن التضخم ظاهرة نقدية بالأساس، وأن السيطرة عليه تتطلب ضبط نمو عرض النقود بدقة، وليس الاعتماد على التدخلات المالية أو التنظيمية الحكومية[٢].تنطلق النظرية من افتراض أن الأفراد يتصرفون بعقلانية، وأن لديهم القدرة على توقع المستقبل، كما أن الأسواق تمتلك قدرة على التكيف مع لتغيرات في السياسات النقدية .وعليه، فإن أي توسع غير منضبط في عرض النقود يؤدي بالضرورة إلى ارتفاع الأسعار، لأن الزيادة في النقود لا تصاحبها زيادة مقابلة في الإنتاج، مما يولد التضخم[٣].

وقد دعم فريدمان هذا الطرح من خلال دراسة تاريخية شاملة لتطور الاقتصاد الأمريكي، أظهر فيها أن معظم الأزمات الاقتصادية الكبرى، بما فيها الكساد العظيم، كانت نتيجة أخطاء في السياسة النقدية، خصوصًا الانكماش المفاجئ في عرض النقود، وليس بسبب فشل الطلب كما افترضت المدرسة الكينزية[٤]. وبذلك تقدم النظرية النقدية نقدًا مباشرًا للسياسات الكينزية التي تعتمد على الإنفاق الحكومي التوسعي، إذ يرى فريدمان أن زيادة الإنفاق الحكومي، إذا تم تمويلها عبر إصدار النقود، تؤدي إلى تفاقم التضخم بدلاً من حله[٥]. وقد أثّرت هذه النظرية تأثيرًا كبيرًا على السياسات الاقتصادية العملية، خصوصًا في الولايات المتحدة وبريطانيا خلال الثمانينيات، حيث تبنت الحكومات سياسات ضبط التضخم عبر التحكم في نمو عرض النقود، وهو تطبيق مباشر لأفكار فريدمان. وأسهم هذا التوجه في خفض معدلات التضخم بشكل ملموس، بينما ساهم في وضع الأساس لما يُعرف اليوم بسياسات الاقتصاد النقدي الحديث[٦].

---

١ Friedman, Milton & Schwartz, Anna J., A Monetary History of the United States, p: ٥٢.

٢ Friedman, Milton & Schwartz, Anna J., A Monetary History of the United States, p: ٤.

٣ Friedman, Milton, A Monetary Framework for Economic Stability, p: ٧.

٤ Friedman & Schwartz, A Monetary History of the United States, p: ٢٣٣.

٥ Friedman, Milton, Capitalism and Freedom, p: ٤٤.

٦ Blinder, Alan S., Economic Policy and the Great Inflation, p: ١١٢.

المطلب الثالث: الحرية الاقتصادية والليبرالية:

يُعدّ مفهوم الحرية الاقتصادية أحد الركائز الرئيسية للفكر الفريدماني، وقد اعتبر فريدمان أن الحرية الاقتصادية شرط للحرية السياسية، وأن القيود الاقتصادية تؤدي بالضرورة إلى تقييد الحرية في مجالات أخرى. وقد عرض هذه الفكرة بشكل منهجي في كتابه (Capitalism and Freedom) حيث أكد أن السوق الحر هو أفضل وسيلة لتحقيق الحرية الفردية والازدهار[١].

وتقوم الرؤية الليبرالية عند فريدمان على أن الفرد هو محور النظام الاقتصادي، وأن الدولة يجب أن تقتصر وظيفتها على توفير إطار قانوني يحمي الملكية ويضمن المنافسة، دون تدخلات واسعة في الإنتاج أو الأسعار. ويرى فريدمان أن السوق يتمتع بقدرة على التعديل الذاتي، وأن السياسات الحكومية غالبًا ما تقود إلى تشويه الأسعار وإلى فقدان الكفاءة. كما يرى أن المنافسة الحرة تُعدّ العامل الأساسي في التطور الاقتصادي، وأن الاحتكار غالبًا ما ينتج من تدخل الدولة وليس من السوق[٢].

ويؤكد فريدمان أن المنافسة الحرة هي المحرك الأساسي للتطور الاقتصادي، وأن الاحتكار غالبًا ما يكون نتيجة تدخل الدولة أو اللوائح المقيدة، وليس نتيجة طبيعية للسوق الحر[٣]. ومن خلال هذه الرؤية، سعى فريدمان إلى بناء إطار فكري متكامل يربط بين الاقتصاد والسياسة، بحيث تصبح الحرية الاقتصادية جزءًا من مشروع إنساني شامل يعزز الكفاءة والإبداع ويضمن فرص النمو للأفراد. وقد طبقت هذه الرؤية عمليًا في تجارب عدة دول خلال ثمانينيات القرن العشرين، أبرزها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، حيث ركّزت السياسات الاقتصادية على تحرير الأسواق، خفض القيود الضريبية، وتشجيع المنافسة، مما أدى إلى نمو اقتصادي ملموس، لكنه في الوقت نفسه أثار جدلًا حول توزيع الدخل والفجوات الاجتماعية الناتجة عن تركيز القوة الاقتصادية في قطاعات محدودة[٤].

يرى الباحث أن طرح فريدمان حول الحرية الاقتصادية يبرز أهمية السوق والمنافسة في تحقيق الكفاءة، لكنه لا يكفي لضمان العدالة والاستقرار. في المقابل، يقدم الاقتصاد الإسلامي نموذجًا متوازنًا يجمع بين الحرية الاقتصادية والضوابط الشرعية التي تمنع الاحتكار والظلم. وعليه يرجّح الباحث أن النموذج الإسلامي أكثر شمولًا وعدالة وواقعية من النموذج الليبرالي الخالص.

المطلب الرابع: الأسس النظرية عند الدكتور محمد عيسى عبده:

الأول: الأساس الشرعي للأحكام الاقتصادية:

ينطلق الدكتور محمد عيسى عبده من رؤية تعتبر أن الاقتصاد الإسلامي جزء لا يتجزأ من منظومة الشريعة، وأن القواعد الاقتصادية ليست مجرد تنظيمات مالية، بل هي أحكام شرعية ترتبط بمقاصد الشريعة، مثل العدالة، والرحمة، والتكافل. ويؤكد عبده أن أي نظام اقتصادي لا يمكن أن يكون إسلاميًا إلا إذا استند إلى النصوص الشرعية، وإلى تفسير فقهي دقيق[٥].

---

[١] Friedman, Capitalism and Freedom, p: ٣٣.

[٢] Friedman, Free to Choose, p: ٤٦.

[٣] Friedman & Friedman, Rose D., Free to Choose, p: ٣٥.

[٤] Stiglitz, Joseph E. Globalization and Its Discontents. New York: W.W. Norton, ٢٠٠٢, p: ٥٥.

[٥] عيسى عبده، محمد عيسى بن عبده، د.ت، فقه المعاملات، ط: ١، القاهرة: دار الفكر العربي، ص: ١٤.

إن الأساس الشرعي عند عبده يعتمد على مجموع النصوص القرآنية والحديثية التي تنظّم المعاملات، مثل تحريم الربا، وتشريع الزكاة، وتنظيم العقود، والنهي عن الاحتكار، وكلها قواعد تمثل إطارًا أخلاقيًا قبل أن تكون قواعد مالية. كما يشدد عبده على أن الاقتصاد الإسلامي ليس مجرد وسائل، بل هو غاية، فالغاية هي العدالة، والإنصاف، وحفظ الأموال، وحفظ الحقوق، وهذه الغايات لا تتحقق إلا عبر الالتزام بالشرع[١].

الثاني: مركزية الأخلاق والقيم:

يرى الدكتور محمد عيسى عبده أن الاقتصاد بدون قيم يتحول إلى أداة للظلم والاستغلال، ولذلك يضع الأخلاق في قلب البناء الاقتصادي الإسلامي. فالقيم مثل الأمانة، والعدل، والرحمة، والنزاهة، ليست قيمًا أخلاقية فقط، بل هي قواعد تنظيمية تؤثر في السوق، وتحدد سلوك الأفراد، وتمنع الفساد. وقد يؤكد عبده أن كثيرًا من الأزمات الاقتصادية الحديثة تعود إلى غياب هذه القيم، ولذلك فإن الاقتصاد الإسلامي يقدم علاجًا يقوم على إعادة الاعتبار للقيم، خصوصًا في مجال المعاملات المالية[٢].

المطلب الثالث: النظام المالي الإسلامي الزكاة – تحريم الربا:

يشكل النظام المالي الإسلامي أحد أبرز مظاهر البناء الاقتصادي لدى الدكتور محمد عيسى عبده، حيث يربط بين آليات التمويل وبين القيم الشرعية. فالزكاة تمثل أداة تكافل، وتساهم في إعادة توزيع الثروة، وتخفيف الفقر، بينما يُعدّ الربا سببًا للظلم والاستغلال، ولذلك حُرم نصًا.

ويرى عبده أن تحريم الربا ليس حكمًا فقهيًا فحسب، بل هو قاعدة اقتصادية تهدف إلى منع تراكم الثروة بيد فئة محددة، وإلى حماية الفقراء من الاستغلال[٣]. كما يؤكد أن البدائل التي يقدمها النظام الإسلامي مثل المشاركة، والمرابحة، والسَّلَم، كلها أدوات تهدف إلى تحقيق التكافل، دون ظلم أو استغلال.

يرى الباحث أن النظام المالي الإسلامي القائم على الزكاة وتحريم الربا يحقق توازنًا بين العدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية، حيث يساهم في إعادة توزيع الثروة ومنع الاستغلال المالي. كما أن البدائل الإسلامية مثل المشاركة والمرابحة تعد أدوات عملية تدعم النشاط الاقتصادي دون ظلم أو احتكار. وعليه يرجّح الباحث أن النظام المالي الإسلامي أكثر استقرارًا وعدالة مقارنة بالأنظمة الربوية.

المطلب الخامس: المقارنة الموضوعية بين فريدمان وعيسى عبده:

الأول: منطلقات التحليل الاقتصادي لدى الطرفين:

يُعدّ المنطلق المنهجي أحد أهم العناصر التي تحدد طبيعة التحليل الاقتصادي، إذ ينعكس عليه نوع الأسئلة التي يطرحها الباحث، والطريقة التي يستخدمها في الإجابة، وكذلك النتائج التي يصل إليها. وعند دراسة منطلقات التحليل لدى فريدمان وعيسى عبده،

---

[١] عيسى عبده، فقه المعاملات، ص: ٢٠.

[٢] عيسى عبده، فقه المعاملات، ص: ١٤.

[٣] عيسى عبده، فقه المعاملات، ص: ١١٢.

يظهر أن الاختلاف بينهما ليس مجرد اختلاف في الآراء، بل هو اختلاف في الإطار الفكري ذاته، وفي تصور طبيعة الاقتصاد، وفي العلاقة بين الاقتصاد والقيم الإنسانية. إن فريدمان ينطلق من تصور علمي تجريبي يُعطي الأولوية للقياس، والنماذج، والتجربة، بينما يرى الدكتور محمد عيسى عبده أن الاقتصاد لا يمكن فصله عن القيم، وأنه جزء من منظومة أخلاقية تقودها الشريعة، ولذلك فإن منهجه يتسم بالترابط بين النص، والفقه، والواقع الاجتماعي.

١–: منطلقات فريدمان التحليلية: ينتمي فريدمان إلى مدرسة شيكاغو التي أسست لنهج اقتصادي يقوم على افتراضات محددة، أبرزها أن الأفراد عقلانيون، وأنهم يسعون دائمًا لتعظيم منافعهم، وأن السوق يمتلك قدرة داخلية على التعديل والتوازن دون تدخل كبير من الدولة. ويعدّ هذا التصور امتدادًا للمنظور النيوليبرالي الذي يرى أن الحرية الاقتصادية شرط للحرية السياسية، وأن السوق يُعدّ أفضل إطار لتخصيص الموارد. ومن هنا فإن المنطلق لدى فريدمان هو منطلقٌ علميٌّ تقني، يستند إلى النماذج الرياضية والبيانات التجريبية. ويهدف إلى تحديد العلاقات السببية، خصوصًا العلاقة بين عرض النقود والتقلبات الاقتصادية. وقد عبّر فريدمان عن هذا المنطلق بوضوح حين أكد أن ''التضخم دائمًا ظاهرة نقدية''، وأن دراسة ظاهرة التضخم يجب أن تُبنى على القياس والتاريخ والرياضيات، لا على الاعتبارات الأخلاقية أو القيمية[١].كما رأى أن الاقتصاد علم مستقل نسبياً، وأنه يمكن دراسته بوصفه منظومة سلوكية يمكن نمذجتها، وهذا ما جعله يرفض إدخال القيم أو الاعتبارات الاجتماعية في التحليل العلمي. إن هذا المنطلق جعل منهج فريدمان يتحرك داخل إطار محدد، إطار المبحث هو التحليل الوظيفي، وهو المبحث الذي يهتم بما يعمل، لا بما ينبغي أن يكون، ولذلك ركّز على دراسة آليات السوق وكيفية تشتغل، دون النظر إلى خلفياتها الأخلاقية أو الاجتماعية[٢].

٢–:منطلقات الدكتور محمد عيسى عبده التحليلية: على النقيض من ذلك، ينطلق الدكتور محمد عيسى عبده من رؤية دينية أخلاقية، فاقتصاده جزء من منظومة أخلاقية شاملة تقودها الشريعة، ولا يمكن فهمه أو تفسيره دون الرجوع للفقه، والمقاصد، وأهداف التشريع. إن المنطلق الأساس عنده هو أن الاقتصاد الإسلامي ليس مجرد معاملات، بل هو مبحثٌ لمنظومةٍ قيمية، يهدف إلى تحقيق العدالة والتكافل ومنع الاستغلال وتحقيق التوازن الاجتماعي. وقد يرى الدكتور محمد عيسى عبده أن الأزمات الاقتصادية الحديثة تعود إلى غياب القيم وإلى النظرة المادية للإنسان، ولذلك فإن الاقتصاد الإسلامي يقدم علاجًا يقوم على إعادة الاعتبار للقيم مثل العدل، والرحمة، والتكافل، والنهي عن الظلم[٣]. ومن هذا المنطلق، فإن التحليل الاقتصادي عند الدكتور محمد عيسى عبده يستند إلى النصوص الشرعية، وإلى قواعد الفقه، وإلى مقاصد الشريعة، ولا يمكن أن يُفهم الاقتصاد بمعزل عن هذه العناصر. كما يرى عبده أن الاقتصاد الإسلامي نظام أخلاقي قبل أن يكون نظامًا ماليًا، وأن الهدف ليس الوصول فقط إلى الكفاءة، بل إلى العدالة، والتوزيع العادل للثروة، والالتزام بالشرعية، وكل ذلك ينعكس في منهجه التحليلي الذي يمزج بين الفقه، والاقتصاد، والأخلاق[٤].

---

[١] Friedman, Milton, ٢٠٢٣, Capitalism and Freedom, University of Chicago Press, p: ٢١.

[٢] Milton Friedman, Capitalism and Freedom, p: ٤٧.

[٣] عيسى عبده، محمد عيسى بن عبده، ١٩٩٨م، اقتصاديات الإسلامي: دراسة مقارنة، ط: ١، القاهرة: دار المعرفة، ص: ٣٢.

[٤] عيسى عبده، الإسلام والرأسمالية، ص: ٥٥.

٣–: مقارنة المنطلقات: عند مقارنة المنطلقات، يظهر أن فريدمان طوّر منهجًا علميًا محايدًا، بينما يطور عبده منهجًا قيمياً، وأن الأول يهتم بوظائف السوق، بينما يهتم الثاني بأهداف السوق. ويستند فريدمان إلى الفرضيات العقلانية وإلى فرضية حياد القيم، بينما يرى عبده أن الاقتصادات بدون قيم تصبح أدوات للظلم والاستغلال. كما أن المنطلق لدى فريدمان يجعل التحليل اقتصاديًا بحتًا، بينما يجعل عبده التحليل المبحثاقتصاديًا فقهيًا أخلاقيًا في آن واحدالمبحث. وهذا الاختلاف المنهجي يفسر اختلاف النتائج التي يصل إليها الطرفان، خصوصًا في مجالات مثل الفائدة، ودور الدولة، وتفسير التضخم. ومن ثم يمكن القول إن المنطلقات ليست مجرد خلفية فكرية، بل هي المحدد الأساسي لطبيعة النظرية الاقتصادية، ولنوع الحلول التي يراها كل مفكر مناسبة لمعالجة المشكلات الاقتصادية.

المبحث السادس: التحليل النقدي وبيان التفوق الإسلامي:

المطلب الأول: نقاط القوة:

يمثل النموذج الاقتصادي الذي قدّمه فريدمان أحد أبرز النماذج التي أثّرت في الفكر الاقتصادي الحديث، وقد تميّز بعدد من نقاط القوة التي جعلته قابلاً للتطبيق في عدد من التجارب الاقتصادية. من أهم هذه النقاط تركيزه على أهمية الاستقرار النقدي، إذ اعتبر أن التضخم ظاهرة نقدية بامتياز، وأن السيطرة عليه تتطلب ضبط نمو عرض النقود وليس التدخلات الحكومية الواسعة[١]. وقد شكّل هذا الطرح نقلة نوعية مقارنة بالمدارس التي ركّزت على الإنفاق الحكومي أو التدخلات المالية باعتبارها أدوات للضبط الاقتصادي. وقد أظهرت التجربة البريطانية والأمريكية خلال الثمانينيات أن السياسات النقدية التي استندت إلى رؤية فريدمان أسهمت في خفض التضخم بشكل ملموس، الأمر الذي عزّز من قوة النموذج وأثبت قدرته على التعامل مع المشكلات الاقتصادية المرتبطة بالتضخم.[٢] كما تتمثل قوة النموذج الفريدماني في تبسيطه للمشكلة الاقتصادية، إذ يقدم إطارًا واضحًا يربط بين عرض النقود والتقلبات الاقتصادية، الأمر الذي يجعل السياسات النقدية أكثر قابلية للقياس والتطبيق. إضافة إلى ذلك، فإن النموذج يتسم بمرونة عالية، مما يسمح بتطبيقه في نظم اقتصادية مختلفة دون الحاجة إلى تغييرات هيكلية كبيرة. كما أسهمت قدرة فريدم على نشر أفكاره عبر الكتب والوسائل الإعلامية في تعزيز قوة النموذج، إذ أصبح جزءًا من الثقافة الاقتصادية والسياسية، مما أعطاه تأثيرًا يتجاوز حدود البحث العلمي[٣]. وقد أظهرت التجربة البريطانية والأمريكية خلال الثمانينيات، لا سيما في عهد رونالد ريغان ومارجريت تاتشر، أن السياسات النقدية القائمة على رؤية فريدمان أسهمت في خفض التضخم بشكل ملموس، في حين استمر النمو الاقتصادي دون الحاجة إلى توسع مالي حكومي[٤]. ويعكس هذا التطبيق العملي قدرة النموذج على معالجة مشكلات اقتصادية محددة، وإظهار فعالية النظرية

---

[١] Friedman, Milton, Capitalism and Freedom, p: ٥٠.

[٢] Friedman & Schwartz, A Monetary History of the United States, p: ٢٩٩.

[٣] عيسى عبده، محمد عيسى بن عبده، ١٩٧٠م، الالتزام في الاقتصاد الإسلامي، ط: ١، القاهرة: دار المعارف، ص: ٨٥–٩٢.

[٤] Blinder, Alan S., ١٩٧٩, Economic Policy and the Great Inflation, San Francisco: Freeman, p: ١١٢,١١٢.

النقدية في الواقع العملي، وهو ما يعزز من قوة النموذج ومصداقيته بين صانعي القرار الاقتصادي. وتتمثل قوة النموذج الفريدماني كذلك في تبسيطه للمشكلة الاقتصادية، حيث يقدّم إطارًا واضحًا يربط بين عرض النقود والتقلبات الاقتصادية، ما يجعل السياسات النقدية أكثر قابلية للقياس، والتحليل، والتطبيق العملي. وهذا الوضوح النظري يساعد في تحديد العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي، ويجعل صانع القرار قادرًا على وضع أهداف نقدية قابلة للتحقيق[١]. إضافة إلى ذلك، يتميز النموذج بمرونة عالية، إذ يمكن تطبيقه في نظم اقتصادية مختلفة دون الحاجة إلى تغييرات هيكلية كبيرة، سواء في الاقتصادات المتقدمة أو النامية، شريطة توفر سوق مالي متطور وسياسات نقدية مستقلة[٢].

ويتيح هذا الجانب للنموذج أن يكون أداة قابلة للتكيف مع الظروف الاقتصادية المتغيرة، بما في ذلك الصدمات الخارجية والاختلالات المالية المحلية. ومن جهة أخرى، ساهمت قدرة فريدمان على نشر أفكاره عبر الكتب ووسائل الإعلام، مثل برنامجه التلفزيوني والمقالات الصحفية، في تعزيز قوة النموذج، إذ أصبح جزءًا من الثقافة الاقتصادية والسياسية العامة، مما أكسبه تأثيرًا واسع النطاق يتجاوز حدود البحث العلمي الأكاديمي التقليدي[٣]. وهذا الانتشار أسهم في ترسيخ الفكر النيوليبرالي في السياسات الاقتصادية في العديد من الدول، وجعل المفاهيم الفريدمانية مثل تحديد النمو النقدي وتحرير السوق جزءًا من الممارسة الاقتصادية اليومية. وعلى الرغم من هذه القوة النظرية والتطبيقية، ينبغي الإشارة إلى أن هذه المزايا تأتي ضمن إطار اقتصاد يركز على الكفاءة والإنتاجية، بينما قد يغفل الجوانب الاجتماعية أو العدالة التوزيعية، وهو ما يُعالج في نماذج أخرى، مثل الاقتصاد الإسلامي الذي يرتكز على الربط بين الكفاءة والعدالة الاجتماعية[٤].

المطلب الثاني: آثار الليبرالية على المجتمع:

تؤدي الليبرالية الاقتصادية التي تبناها فريدمان إلى مجموعة من الآثار الاجتماعية التي لا يمكن تجاهلها، إذ تركز على حرية الفرد في السوق دون اعتبار كبير للبعد الاجتماعي. وقد ينتج عن ذلك تضاؤل دور الدولة في توفير الخدمات الأساسية، مما يزيد من الأعباء على الفئات الضعيفة. كما قد يؤدي التركيز على الربح إلى انتشار سلوكيات استغلالية مثل الاحتكار، وتسعير السلع بشكل مبالغ فيه، مما يؤثر على العدالة الاجتماعية. وقد أظهرت التجربة الغربية أن الليبرالية الاقتصادية، رغم نجاحها في تحقيق النمو، إلا أنها ترتبط بارتفاع معدلات الفقر النسبي، وغياب العدالة، وتراجع التضامن الاجتماعي، وهي عوامل تجعل النمو اقتصاديًا غير متوازن اجتماعياً. وتؤدي الليبرالية الاقتصادية التي تبناها فريدمان إلى مجموعة من الآثار الاجتماعية السلبية التي لا يمكن تجاهلها، إذ تقوم على مبدأ

---

[١] Friedman, Milton & Schwartz, Anna J., ١٩٧٠, Monetary Statistics of the United States: Estimates, Sources, Methods, National Bureau of Economic Research, p: ١٧.

[٢] Sargent, Thomas J., ١٩٨٧, Macroeconomic Theory, New York: Academic Press, p. ٢١٢.

[٣] Friedman, Milton, Capitalism and Freedom, p: ٩.

[٤] عيسى عبده، محمد عيسى بن عبده، الإسلام والرأسمالية، ص: ١١٣.

حرية الفرد المطلقة في السوق، مع إهمال البعد الاجتماعي في تحديد توزيع الموارد والخدمات الأساسية. وينتج عن هذا التوجه عادة تراجع دور الدولة في تقديم الخدمات العامة مثل التعليم، الصحة، والإسكان، مما يزيد من الأعباء على الفئات الضعيفة والمهمشة ويضعف شبكات الحماية[١]. كما يؤدي التركيز المفرط على تحقيق الربح الفردي إلى ظهور سلوكيات استغلالية في السوق، مثل الاحتكار، والمضاربات، وتسعير السلع بشكل مبالغ فيه، بما يضر بمبدأ العدالة الاجتماعية ويقوّض إمكانية وصول الفقراء إلى السلع[٢]. وقد أظهرت الأبحاث أن الأسواق الحرة، عند غياب الرقابة الكافية، تتجه نحو زيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وهو ما يؤدي إلى تراجع مؤشرات التضامن الاجتماعي وارتفاع معدلات الفقر[٣]. وتجربة الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ مثال واضح على محدودية الليبرالية الاقتصادية، حيث أظهرت أن الأسواق الحرة، حين تُترك دون ضوابط، قد تنتج فقاعات مالية ضخمة تنهار بشكل مفاجئ، مما يؤدي إلى أزمات اقتصادية واجتماعية واسعة. [٤]وقد انعكس هذا الانهيار على الوظائف والدخل والثقة في المؤسسات المالية، مما كشف عن قصور النظرية الليبرالية في التعامل مع الأزمات الهيكلية. وعليه، يمكن القول إن النموذج الفريدماني، رغم نجاحه في تحقيق معدلات نمو مرتفعة، إلا أنه يفتقد البعد الاجتماعي والإنساني الضروري لتحقيق نمو متوازن ومستدام .وهذا ما يجعل الاقتصادات التي تعتمد على الحرية الاقتصادية المطلقة أكثر عرضة لتفاقم الفقر، وزيادة التفاوت الاجتماعي، وانخفاض مستويات التضامن الاجتماعي، مقارنة بالنماذج الاقتصادية التي تدمج القيم الأخلاقية والعدالة الاجتماعية، مثل الاقتصاد الإسلامي الذي يؤكد على حماية الفئات الضعيفة وتحقيق توزيع عادل للثروة[٥].

المبحث السابع: التقييم النقدي لنموذج الدكتور محمد عيسى عبده:

المطلب الأول: الأسس الأخلاقية:

يقوم يقوم النموذج الاقتصادي الذي قدّمه الدكتور الدكتور محمد عيسى عبده على أساس أخلاقي متين، ينطلق من الرؤية الإسلامية للكون والإنسان والحياة، حيث لا يُنظر إلى الأخلاق بوصفها عنصرًا مكمّلًا أو خارجيًا عن النشاط الاقتصادي، بل باعتبارها جزءًا بنيويًا من هيكله ووظيفته. فالاقتصاد في التصور الإسلامي ليس علمًا تقنيًا محايدًا منفصلًا عن القيم، وإنما منظومة توجيهية تهدف إلى تنظيم السلوك الاقتصادي للإنسان وفق مقاصد الشريعة، وعلى رأسها العدل، وحفظ الكرامة الإنسانية، وتحقيق الكفاية العامة[٦].

[١] Stiglitz, Joseph E., ٢٠١٠, Freefall: America, Free Markets, and the Sinking of the World Economy, W. W. Norton & Company, p: ٤٥.

[٢] Piketty, Thomas, ٢٠١٤, Capital in the Twenty-First Century, Cambridge: Harvard University Press, p: ٣٤١.

[٣] ECD, ٢٠٢٠, Income Inequality and Poverty, Paris: OECD Publishing, p: ٢٢.

[٤] Roubini, Nouriel & Mihm, Stephen, ٢٠١٠, Crisis Economics: A Crash Course in the Future of Finance, Penguin Press, p: ٧٨.

[٥] عيسى عبده، الإسلام والرأسمالية، ص: ١١٣.

[٦] عيسى عبده، الاقتصاد الإسلامي، ص: ٤٤.

ويستند هذا الأساس الأخلاقي إلى مفهوم الالتزام الشرعي، الذي يعني لغويًا اللزوم والثبوت، واصطلاحًا: تقيد المكلف بأحكام الشريعة في تصرفاته المالية طوعًا واعتقادًا، لا خوفًا من العقوبة فقط، بل امتثالًا لأمر الله تعالى. وقد قرر الفقهاء أن المعاملات المالية في الإسلام محكومة بضوابط أخلاقية قبل أن تكون محكومة بإجراءات قانونية، وهو ما عبّر عنه ابن تيمية بقوله: «إن الله أمر بالعدل والإحسان، ونهى عن الظلم والبغي، وذلك يعمّ جميع المعاملات»[١] وتتجلى قوة هذا النموذج الأخلاقي في قدرته على حماية السوق من مظاهر الاختلال البنيوي التي تعاني منها النظم الرأسمالية، مثل الاستغلال، والاحتكار، والربا، والمضاربات الوهمية. فالاحتكار، الذي يعني لغويًا الحبس والمنع، واصطلاحًا: "حبس السلع أو المنافع بقصد رفع الأسعار والإضرار بالمجتمع، محرّم شرعًا" بنص الحديث: «لا يحتكر إلا خاطئ»[٢]. بيّن الإمام النووي رحمه الله أن معنى هذا الحديث أن الاحتكار محرّم شرعًا، وأن من يقوم به فهو آثم مرتكب للمعصية، لأن لفظ »خاطئ «في اللغة الشرعية يُطلق على من تعمّد الذنب ووقع في الإثم.وأوضح النووي أن المقصود بالاحتكار هو :حبس الطعام أو السلع التي يحتاجها الناس عند الغلاء انتظارًا لارتفاع الأسعار، مما يؤدي إلى إلحاق الضرر بالناس وإحداث الضيق في الأسواق.

ويؤكد النووي أن هذا النهي يحمل معنى التحريم عند جمهور العلماء، لأن الشارع نهى عنه لما فيه من الإضرار بالخلق وإفساد نظام السوق ورفع الأسعار على المحتاجين. ويؤكد الدكتور محمد عيسى عبده أن الربا يمثل جوهر الخلل الأخلاقي في الرأسمالية المعاصرة، لأنه يفصل بين العائد والمخاطرة، ويحوّل المال من وسيلة تبادل إلى أداة استغلال[٣]. ويُنتج هذا الأساس الأخلاقي ما يمكن تسميته بـ الضبط الذاتي للسلوك الاقتصادي، وهو مفهوم بالغ الأهمية في الفكر الاقتصادي الإسلامي، حيث يعني التزام الفرد بالقواعد الاقتصادية انطلاقًا من رقابته الداخلية ووازعه الديني، لا فقط من الرقابة الخارجية التي تمارسها الدولة. وقد أشار الغزالي إلى هذا المعنى حين قرر أن فساد المعاملات يعود في جوهره إلى ضعف الدين في القلوب، لا إلى غياب القوانين.[٤] ويرى الدكتور محمد عيسى عبده أن هذا الضبط الذاتي يقلل من كلفة الرقابة الحكومية، ويحد من التهرب والغش، ويعزز الثقة في السوق، وهي عناصر أساسية لتحقيق الكفاءة والاستقرار في آن واحد[٥]. ولا يعني ذلك إلغاء دور الدولة، بل إعادة تعريفه ضمن إطار أخلاقي؛ فالدولة في النموذج الذي يطرحه الدكتور محمد عيسى عبده ليست دولة متدخلة بشكل مفرط، ولا دولة حيادية تترك السوق لقوى العرض والطلب المطلقة، وإنما دولة راعية للعدل، تقوم بوظيفة الحسبة الاقتصادية، وتمنع التعدي، وتضمن الشفافية، وتحمي الفئات الضعيفة.

---

[١] ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام، ١٩٩٧م، مجموع الفتاوى، ط: ١، القاهرة: دار المعرفة، ٣٠: ٢٥١.

[٢] رواه مسلم، الإمام مسلم، (٢٠٢١م)، صحيح مسلم، دار الفكر، بيروت، إعادة طباعة حديثة، ١٠: ٤٣.

[٣] عيسى عبده، الإسلام والرأسمالية، ص: ١١٣.

[٤] الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد، ٢٠٠١م، إحياء علوم الدين، ط: ١، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢: ٢١٢.

[٥] عيسى عبده، الاقتصاد الإسلامي، ص: ٤٦–٤٨.

المطلب الثاني: معالجة العدالة الاجتماعية:

العدالة والاستدامة في نموذج الدكتور محمد عيسى عبده: يُعدّ مفهوم العدالة حجر الزاوية في نموذج الدكتور محمد عيسى عبده للاقتصاد الإسلامي، حيث لا تُفهم العدالة بوصفها قيمة أخلاقية مجردة، بل باعتبارها مقصدًا شرعيًا، وأداة تنظيمية، وغاية تنموية . ويؤكد هذا النموذج أن تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاستدامة لا يتأتّى إلا من خلال منظومة قيمية وتشريعية تعالج الخلل البنيوي في التوزيع، وتمنع التركز، وتربط الملكية بالمسؤولية الاجتماعية.

١–العدالة Justice :

العدالة لغة: من الجذر ع د ل، وتدل على الاستقامة والإنصاف ورفع الجور[١]. وقال ابن فارس: "العين والدال واللام أصلٌ واحدٌ يدلُّ على استقامةٍ في الشيء، وهو ضدُّ الجَوْر"[٢] و اصطلاحا العدالة: هي تنظيم العلاقات الاقتصادية بما يضمن إعطاء كل ذي حق حقه، ومنع الاستغلال، وتحقيق توازن مستدام بين الكفاءة والإنصاف [٣]. ويؤكد الدكتور محمد عيسى عبده أن العدالة ليست تابعة للنمو، بل شرط سابق له[٤].

٢–التكافل الاجتماعي Social Solidarity:

من الجذر (ك ف ل)، ويدل على الضمان والالتزام والمشاركة في تحمّل المسؤولية. قال ابن منظور: "الكَفْلُ: الضَّمانُ، وكَفَلَهُ يَكْفُلُهُ كَفْلًا: ضَمِنَهُ"[٥]. واصطلاحا: هي وضع الشيء في موضعه، وإعطاء كلِّ ذي حقٍّ حقَّه، ومنع الظلم، وتحقيق التوازن في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية.

هو نظامٌ يقوم على التزام أفراد المجتمع بعضهم تجاه بعض، في سدّ حاجات المحتاجين، وتحقيق حدّ الكفاية، ومنع التفاوت المفرط، وذلك من خلال أدواتٍ شرعيةٍ ومؤسسية كالزكاة والصدقات والوقف.

المطلب الثالث: البدائل الإسلامية للرأسمالية:

قدّم الدكتور محمد عيسى عبده في إطار نقده للنظام الرأسمالي مجموعة من البدائل الجوهرية التي لا تقتصر على تصحيح بعض اختلالاته الجزئية، بل تسعى إلى إعادة بناء النظام الاقتصادي على أسس قيمية وتشريعية مختلفة. وتنطلق هذه البدائل من تصور

[١] ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، د.ت، لسان العرب، ط: ٣، بيروت: دار صادر، ص: ٤٣٠.

[٢] ابن فارس، أحمد بن فارس، ١٣٩٩هـ، مقاييس اللغة، بيروت: دار الفكر، ج: ٤، ص: ٢٤٦.

[٣] ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد، ٢٠٠١م، مقاصد الشريعة الإسلامية، ط: ١، عمّان: دار النفائس، ص: ٣٨٩.

[٤] عيسى عبده، الاقتصاد الإسلامي: ص: ٤٤.

[٥] ابن منظور، لسان العرب، د.ت: ٥٦١.

إسلامي شامل يربط بين النمو والعدالة، ويجعل الاستقرار الاقتصادي نتيجة طبيعية للالتزام بالأحكام الشرعية، لاثمرة مؤقتة لسياسات نقدية متقلبة. فالبديل الأول يتمثل في التمويل الخالي من الربا، وهو حجر الأساس في التصور المالي الإسلامي:

١–التمويل الخالي من الربا:

الربا لغة: من الجذر ر ب و، ويعني الزيادة والنماء[١]. واصطلاحًا، الربا هو: زيادة مشروطة في أحد البدلين من غير عوض معتبر شرعًا[٢]. أجمع الفقهاء على تحريم الربا بنوعيه ربا الفضل وربا النسيئة، وعدّوه من الكبائر لما فيه من ظلم وأكل أموال الناس بالباطل[٣] .ويؤكد الدكتور محمد عيسى عبده أن النظام الربوي يؤدي بطبيعته إلى فصل القطاع المالي عن الاقتصاد الحقيقي، ويُنتج تراكمًا ماليًا غير منتج، يفضي إلى أزمات دورية وعدم استقرار بنيوي[٤]. ومن الناحية التحليلية المعاصرة، أثبتت الأزمات المالية العالمية أن الاعتماد على أدوات الدين الربوي والمشتقات المالية يخلق نموًا وهميًا غير قائم على الإنتاج، وهو ما يجعل الاقتصاد هشًا أمام الصدمات، بينما يربط التمويل الإسلامي الربح بالنشاط الحقيقي والمخاطرة الفعلية، بما يعزز الاستقرار طويل الأمد. أما البديل الثاني فهو المشاركة في الربح والخسارة، التي تمثل جوهر التمويل الإسلامي.

٢–المشاركة في الربح والخسارة:

المشاركة لغة: من الشِّرْك، وهو الاختلاط والتداخل[٥]. واصطلاحًا، هي عقد يَشترك فيه طرفان أو أكثر في رأس المال أو العمل، ويتقاسمون الربح والخسارة بحسب الاتفاق المشروع[٦]. والمشاركة والمضاربة من العقود الجائزة بالإجماع، وقد عمل بها المسلمون في جميع العصور[٧]. ويبرز الدكتور محمد عيسى عبده أن هذا النمط من التمويل يحقق عدالة توزيع المخاطر، ويمنع نقل الخسارة إلى طرف واحد كما هو الحال في النظام الربوي، حيث يتحمل المدين الخسارة بينما يضمن الدائن العائد[٨]. وتؤكد التجارب المعاصرة أن صيغ المشاركة تقلل من التوسع الائتماني غير المنضبط، وتحدّ من فقاعات الأصول، وهو ما يتوافق مع مفاهيم الاستقرار المالي الحديثة. ويأتي البديل الثالث في دور الزكاة بوصفها أداة مالية مركزية.

---

[١] ابن منظور، لسان العرب، ص: ٣٠٤.

[٢] الزحيلي، وهبة، الفقه الإسلامي وأدلته، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٥م، ج: ٤، ص: ٣١٢٥.

[٣] ابن قدامة، عبد الله بن أحمد بن محمد، د.ت، المغني، ط: ١، بيروت: دار الفكر، ٦: ٤٣٦.

[٤] عيسى عبده، الإسلام والرأسمالية، ص: ١١٢–١١٥.

[٥] ابن فارس، مقاييس اللغة، ٣: ٢٦٢.

[٦] الكاساني، علاء الدين بن مسعود، (د.ت)، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ط: ٢، بيروت: دار الكتب العلمية، ٦: ٥٦.

[٧] ابن رشد، محمد بن أحمد بن محمد، (د.ت)، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ط: ١، بيروت: دار الحديث، ٢: ٢٤٥.

[٨] عيسى عبده، الاقتصاد الإسلامي، ص: ٨٣.

المبحث الثالث: الترجيح بين النموذجين:

المطلب الأول: من منظور الاقتصاد:

ينطلق الدكتور محمد عيسى عبده في معالجته لتحريم الربا من رؤية تتجاوز الإطار الفقهي الضيق، ليضع هذا الحكم في سياقه الاقتصادي والاجتماعي الشامل، معتبرًا إياه قاعدة تنظيمية تهدف إلى ضبط حركة المال داخل المجتمع بما يحقق العدالة والاستقرار. فالرِّبا، في تحليله، لا يُنتج مجرد خلل أخلاقي فردي، بل يؤدي إلى تشوّه هيكلي في البنية الاقتصادية، إذ يُسهم في تركّز الثروة لدى فئة محدودة من أصحاب رأس المال، ويُكرّس تبعية الفئات الضعيفة من المنتجين والمحتاجين، الأمر الذي يفضي إلى اختلال التوازن الاجتماعي وتآكل مبدأ تكافؤ الفرص[١]. ويُبرز عبده أن جوهر الإشكال في النظام الرأسمالي القائم على الفائدة يتمثل في ضمان العائد لرأس المال بمعزل عن نتائج النشاط الاقتصادي الفعلي، وهو ما يؤدي إلى نقل المخاطر بالكامل إلى الطرف المنتج، سواء كان عاملًا أو مستثمرًا صغيرًا.

ويُعدّ هذا النمط من العلاقات التمويلية، من منظور عبده، مناقضًا لمبدأ العدالة الذي تُؤسَّس عليه الشريعة الإسلامية، لأن العائد فيه لا يرتبط بالجهد ولا بتحمّل المخاطرة، بل يُمنح بحكم الامتلاك فقط، مما يعمّق الفوارق الطبقية ويُضعف الحراك الاقتصادي داخل المجتمع. وفي هذا السياق، يؤكد عبده أن البدائل التمويلية التي قدّمها الاقتصاد الإسلامي، وعلى رأسها صيغ المشاركة في الربح والخسارة، لا تمثل مجرد التفاف شكلي على تحريم الربا، بل تعكس تصورًا مغايرًا لطبيعة رأس المال ووظيفته الاجتماعية. فربط العائد بالمخاطرة الحقيقية وبالعمل والإنتاج يُعيد توجيه النشاط المالي نحو الاقتصاد الحقيقي، ويمنع تحوّل المال إلى أداة استغلالية منفصلة عن القيمة المضافة، وهو ما يُسهم في تحقيق عدالة التوزيع والحد من الأزمات الناشئة عن التوسع المالي غير المنضبط . كما يشدد عبده على أن تحريم الربا لا يمكن فهمه أو تقييم آثاره بمعزل عن بقية مكونات المنظومة الاقتصادية الإسلامية، ولا سيما الزكاة، وتحريم الاحتكار، وتنظيم السوق. فهذه العناصر، حين تعمل ضمن إطار واحد، تُشكّل نظامًا متكاملًا يستهدف تحقيق التكافل الاجتماعي والاستقرار الاقتصادي، وليس مجرد تصحيح جزئي لآليات التمويل. ويكشف هذا الطرح عن منهجية شمولية ترى في الاقتصاد الإسلامي نموذجًا متكاملًا للتنمية، يوازن بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، بدل الاكتفاء بمعالجة الأعراض دون الجذور[٢].

المطلب الثاني: من منظور القيم:

يكتسب تحريم الربا في تصور الدكتور محمد عيسى عبده دلالةً تتجاوز الإطار الفقهي التقليدي إلى كونه مبدأً اقتصاديًا بنيويًا يهدف إلى إعادة تشكيل العلاقة بين رأس المال والعمل على أسس عادلة. فالربا، في تحليله، لا يُنتج مجرد اختلال أخلاقي، بل يؤدي إلى تشوه هيكلي في توزيع الدخل والثروة، إذ يضمن تدفق العائد إلى رأس المال بمعزل عن الأداء الحقيقي للنشاط الاقتصادي، بينما

[١] عيسى عبده، الإسلام والرأسمالية، ص: ١٠٤.

[٢] عيسى عبده، الإسلام والرأسمالية، ص: ١٠٤.

تُحمَّل المخاطر كاملة على الطرف المنتج، سواء كان عاملًا أو صاحب مشروع . وهذا النمط من العلاقات التمويلية يفضي، على المدى المتوسط والطويل، إلى تركّز الثروة، وإلى إضعاف القدرة الإنتاجية للمجتمع، ما ينعكس سلبًا على الاستقرار الاجتماعي.

المطلب الثالث: من منظور الإنسان والعدالة:

يرتكز النموذج الاقتصادي الإسلامي، كما يقرّره الدكتور محمد عيسى عبده، على رؤية إنسانية شمولية تجعل الإنسان محور العملية الاقتصادية وغايتها النهائية، لا وسيلة لتحقيق النمو أو تعظيم الأرباح. فالإنسان في التصور الإسلامي مكرّم بنص الشرع، ومستخلف في المال لا مالكًا مطلقًا له، وهو مسؤول شرعًا وأخلاقيًا عن كسبه وإنفاقه وآثاره على الفرد والمجتمع، مما يمنح النشاط الاقتصادي بعدًا قيميًا يتجاوز الحسابات المادية. وانطلاقًا من هذا الأساس، لا تُفهم الأنشطة الاقتصادية في الإسلام بوصفها أفعالًا محايدة أخلاقيًا، بل سلوكًا إنسانيًا محكومًا بالقيم، ترتبط فيه الكفاءة الاقتصادية بالمسؤولية الشرعية والاجتماعية وبحفظ كرامة الإنسان وحقوقه. ويؤكد الدكتور محمد عيسى عبده أن إخضاع النشاط الاقتصادي للضوابط الشرعية لا يقيّد الحرية الاقتصادية، بل يوجّهها لتحقيق التوازن بين مصلحة الفرد والمجتمع، ويمنع تحول السوق إلى أداة للاستغلال أو الإقصاء. وبناءً على ذلك، لا ينظر الاقتصاد الإسلامي إلى الإنسان باعتباره كائنًا يسعى فقط لتعظيم منفعته الفردية، كما تفترض النماذج الليبرالية، بل بوصفه عضوًا في مجتمع متكافل تقوم علاقاته الاقتصادية على التعاون والتراحم لا الصراع. فالحقوق الاقتصادية في الإسلام لا تُربط بالقدرة على الإنتاج وحدها، بل تُثبت للإنسان لكونه إنسانًا، ولذلك تضمن الشريعة حق الفقير والعاجز والمسن في العيش الكريم حتى وإن لم يكن قادرًا على العمل أو المنافسة في السوق. يحمّل الدكتور محمد عيسى عبده الدولة مسؤولية رعاية الفئات الضعيفة، ومنع الظلم، وضبط العلاقات الاقتصادية، وتحقيق التوازن الاجتماعي باعتباره من مقاصد الشريعة. فالدولة في التصور الإسلامي ليست محايدة، بل ضامنة للعدالة وحقوق الأفراد، وتتدخل لحماية المصلحة العامة عند الحاجة. وتتجلى العدالة الاقتصادية في الإسلام عبر التكافل والزكاة والصدقات والوقف، ومنع تركز الثروة، مع تحريم الربا والاحتكار وضبط السوق بأخلاق تحفظ التوازن بين الفرد والمجتمع، مما يجعل العدالة أساسًا للاستقرار.

أما النموذج الفريدماني فيقوم على حرية السوق وتقليل تدخل الدولة، ويُنظر فيه إلى الإنسان كفرد عقلاني يسعى لتعظيم مصلحته، مع قبول الفوارق الاقتصادية كأثر طبيعي للنمو حتى لو أدت إلى تفاوت اجتماعي أوسع.

الخاتمه: ذكرت في الخاتمه النتائج والتوصيات:

النتائج:

١. توصل البحث إلى أن الاختلاف بين النموذجين لا يقتصر على الأدوات الاقتصادية، بل يمتد إلى المرجعية الفلسفية والمنهجية؛ حيث يقوم نموذج فريدمان على الحياد القيمي والاعتماد على التحليل التجريبي، بينما يقوم النموذج الإسلامي عند الدكتور محمد عيسى عبده على المرجعية الشرعية التي تدمج الاقتصاد بالقيم والأخلاق .

٢. أظهر التحليل أن نموذج فريدمان نجح بدرجة كبيرة في تحقيق الاستقرار النقدي وضبط معدلات التضخم من خلال التركيز على التحكم في عرض النقود، إلا أن هذا النجاح كان جزئيًا، إذ لم يحقق توازنًا مماثلًا في جانب العدالة الاجتماعية وتوزيع الثروة .

٣. بيّن البحث أن النموذج الإسلامي يمتلك بنية اقتصادية متكاملة تقوم على التكامل بين الإنتاج والتوزيع، من خلال أدوات مثل الزكاة وتحريم الربا ومنع الاحتكار، مما يعزز العدالة الاجتماعية إلى جانب الكفاءة الاقتصادية .

٤. كشف التحليل المقارن أن إدخال البعد الأخلاقي في الاقتصاد الإسلامي يؤدي إلى ضبط ذاتي للسلوك الاقتصادي يقلل من الحاجة إلى الرقابة الحكومية المكثفة، على خلاف النموذج الليبرالي الذي يعتمد على السوق وحده .

٥. تبين أن معالجة الأزمات الاقتصادية في النموذج الليبرالي غالبًا ما تكون جزئية ومرحلية، بينما يقدم النموذج الإسلامي رؤية أكثر شمولًا ترتبط بالبنية القيمية للمجتمع .

٦. أظهرت الدراسة أن الاختلاف في فهم الإنسان (فرد عقلاني مصلحي في الليبرالية مقابل إنسان مستخلف مسؤول في الإسلام) أدى إلى اختلاف جذري في تفسير الظواهر الاقتصادية مثل الربا، والاحتكار، والتوزيع .

٧. توصل البحث إلى أن التكامل بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في النموذج الإسلامي يجعله أكثر قابلية للاستدامة على المدى الطويل مقارنة بالنموذج الليبرالي الخالص.

التوصيات:

١. ضرورة تعزيز الدراسات المقارنة بين الفكر الاقتصادي الإسلامي والنماذج الاقتصادية الغربية لتوسيع الفهم الأكاديمي.

٢. أهمية إدماج البعد القيمي والأخلاقي في السياسات الاقتصادية المعاصرة لتحقيق التوازن بين الكفاءة والعدالة.

٣. تشجيع تطبيق أدوات الاقتصاد الإسلامي مثل الزكاة وصيغ التمويل الإسلامي في الأنظمة الاقتصادية الحديثة.

المصادر و المراجع:

١. أبو عبيد، القاسم بن سلام، الأموال، ط: ١، بيروت: دار الفكر، ١٩٨٨م.

٢. أبو زهرة، محمد بن أحمد، المجتمع الإنساني في ظل الإسلام، ط: ١ ، القاهرة: دار الفكر العربي، د.ت.

٣. ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد، مقاصد الشريعة الإسلامية، ط: ١، عمّان: دار النفائس، ٢٠٠١م.

٤. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام، الحسبة في الإسلام، ط: ١، القاهرة: دار الكتب العلمية، ١٩٩٧م.

٥. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام، مجموع الفتاوى، ط: ١، القاهرة: دار المعرفة، ١٩٩٧م.

٦. ابن قدامة، موفق الدين عبد الله بن أحمد، المغني، ط: ١، بيروت: دار الفكر، د.ت.

٧. ابن رشد، محمد بن أحمد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ط: ١، بيروت: دار الحديث، د.ت.

٨. ابن فارس، أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، ط: ١، بيروت: دار الفكر، د.ت.

٩. ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، ط: ٣، بيروت: دار صادر، د.ت.

١٠. الزحيلي، وهبة بن مصطفى، الفقه الإسلامي وأدلته، ط: ١، دمشق: دار الفكر، ١٩٨٩م.

١١. الزمخشري، محمود بن عمر، أساس البلاغة، ط: ١، بيروت: دار صادر، د.ت.

١٢. الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد، إحياء علوم الدين، ط: ١، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠١م.

١٣. القرضاوي، يوسف بن عبد الله، فقه الزكاة، ط: ١، القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٩٩م.

١٤. الكاساني، علاء الدين أبو بكر بن مسعود، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ط: ١، بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت.

١٥. الماوردي، علي بن محمد بن حبيب، الأحكام السلطانية، ط: ١، القاهرة: دار الحديث، ١٩٨٣م.

١٦. الفيومي، أحمد بن محمد، المصباح المنير، ط: ١، القاهرة: دار المعارف، د.ت.

١٧. النووي، يحيى بن شرف، شرح صحيح مسلم، ط: ١، بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت.

١٨. الراغب الأصفهاني، الحسين بن محمد، المفردات في غريب القرآن، ط: ١، دمشق: دار القلم، د.ت.

١٩. عيسى عبده، محمد عيسى، الاقتصاد الإسلامي: مدخل ومنهج، ط: ١، القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٨٠م.

٢٠. Blinder, Alan S., Economic Policy and the Great Inflation, ١st ed., San Francisco: W. H. Freeman & Company, ١٩٧٩.

٢١. Friedman, Milton, Capitalism and Freedom, ١st ed., Chicago: University of Chicago Press, ١٩٦٢.

٢٢. Friedman, Milton, Money Mischief: Episodes in Monetary History, ١st ed., New York: Harcourt Brace Jovanovich, ١٩٩٢.

٢٣. Friedman, Milton & Schwartz, Anna J., Monetary Statistics of the United States: Estimates, Sources, Methods, ١st ed., New York: National Bureau of Economic Research (NBER), ١٩٧٠.

٢٤. Krugman, Paul, The Return of Depression Economics and the Crisis of ٢٠٠٨, ١st ed., New York: W. W. Norton & Company, ٢٠٠٩.

٢٥. OECD, Income Inequality and Poverty, ١st ed., Paris: OECD Publishing, ٢٠٢٠.

٢٦. Piketty, Thomas, Capital in the Twenty-First Century, ١st ed., Cambridge, MA: Harvard University Press, ٢٠١٤.

٢٧. Roubini, Nouriel & Mihm, Stephen, Crisis Economics: A Crash Course in the Future of Finance, ١st ed., New York: Penguin Press, ٢٠١٠.

٢٨. Stiglitz, Joseph E., Globalization and Its Discontents, ١st ed., New York: W. W. Norton & Company, ٢٠٠٢.